

الخطوات التوجيهية للدورة ومعلومات أساسية

1. الموضوع والسياق

يتمثل موضوع هذه الدورة في ما يلي :

وضع نماذج متعددة أصحاب المصلحة تعزز الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة :
نحو خطة التنمية لما بعد عام 2015.

تشجع اللجنة إدراج جميع أصحاب المصلحة المعنيين في منتديات الأمن الغذائي والتغذية على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. كما تشدد على أهمية العمليات المتعددة أصحاب المصلحة لتحقيق زراعة مستدامة وتغذية جيدة. وستكون الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي ستعرض في هذه الدورة ذات صلة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015.

2. الهدف

يكن هدف هذا البند من جدول الأعمال في تعزيز الروابط وتشجيع حوار تفاعلي بين اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وهذا يتماشى مع الأدوار الثلاثة التي تضطلع بها اللجنة، وهي :

- ✓ التنسيق على المستوى العالمي
- ✓ تقارب السياسات
- ✓ تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم (وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي، 2009)

3. الشكل

ستتخذ هذه الدورة شكل ثلاث مناقشات تفاعلية للخبراء، تستغرق كل واحدة ساعة واحدة. وسيتألف فريق الخبراء الأول من ممثلين عن مبادرات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي. بينما يتمثل الفريق الثاني في المبادرات المتخذة على المستوى الإقليمي، والفريق الثالث في المبادرات المتخذة على المستوى الوطني.

وفي البداية، سيعطي رئيس اللجنة الكلمة إلى ميسر الاجتماع، الدكتور David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الذي سيقدم الخبراء المشاركين. وسيدعى كل خبير مشارك إلى التحدث لمدة أقصاها خمس دقائق للرد مباشرة على أسئلة المناقشة الواردة أدناه. ونظرا لضيق الوقت المتاح لكل مبادرة، لا يتوقع تقديم عروض PowerPoint.



mi049a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

وبعد تقديم العروض، سيطرح الميسر الأسئلة على الخبراء المشاركين وسيأخذ، إذا سمح الوقت بذلك، أسئلة الحاضرين. وسعياً إلى السماح بأكبر قدر ممكن من التفاعل، يطلب من الخبراء المشاركين والمندوبين تحلي الإيجاز والدقة في مداخلاتهم والبقاء في صميم الموضوع.

وستحال النقاط الرئيسية الناشئة عن مناقشات الخبراء، جنباً إلى جنب مع الموضوع والسياق، إلى لجنة الصياغة لإدراجها في التقرير النهائي.

4. أسئلة المناقشات

ينبغي للخبراء المشاركين النظر، لدى إعداد مداخلاتهم، في الأسئلة التالية:

- أولاً- ما هي العناصر الرئيسية للمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين في المبادرة؟
- ثانياً- ما هي التحديات التي تم مواجهتها، وكيف يتم معالجتها، وما هي الدروس المستخلصة؟
- ثالثاً- ما هي الآليات المعتمدة لرصد التقدم الذي تحرزه المبادرة، بما في ذلك المساءلة المتبادلة بين أصحاب المصلحة؟
- رابعاً- ما هي الروابط الحالية أو المزمع إقامتها بين المبادرة واللجنة؟
- خامساً- كيف يمكن تعزيز المبادرة واللجنة لكي يكون لهما المزيد من التأثير على خطة التنمية لما بعد عام 2015؟

5. فرق الخبراء

الفريق 1 - المبادرات العالمية (ساعة واحدة) خطة التنمية لما بعد عام 2015

نظراً إلى تكثيف الجهود بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل نهاية عام 2015، تحول الاهتمام نحو ما ينبغي أن يتبعها. وخلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في سبتمبر/أيلول 2010 ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) المعقد في يونيو/حزيران 2012، وضعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عمليات لرسم خرائط الإنجازات المحققة والدروس المستخلصة من الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد أفكار وأولويات جديدة. وبات ذلك يعرف باسم "خطة التنمية لما بعد عام 2015".

وأدت الأمم المتحدة دوراً لتيسير التوصل إلى إطار عمل جديد، يجمع معاً مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وعمامة الجمهور - مع دعم الدول الأعضاء من خلال تقديم إسهامات مستندة إلى الأدلة والتفكير التحليلي والخبرة الميدانية.

وحددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سلسلة من 11 مشاورة مواضيعية عالمية - التعليم؛ وعدم المساواة، والصحة، والحوكمة؛ والنزاعات والهشاشة؛ والنمو والعمالة؛ والاستدامة البيئية؛ والجوع والتغذية والأمن الغذائي؛ والديناميات السكانية، والطاقة؛ والمياه - من أجل دراسة الدور الذي يمكن لهذه المواضيع أن تضطلع به ضمن إطار جديد. وقدمت كل مشاورة من المشاورات الإحدى عشرة، التي يسرتها الأمم المتحدة وكملتها أكثر من 80 مشاورة وطنية، إسهامات إلى فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2012.

وأنشئت عملية منفصلة - فريق عامل حكومي دولي مفتوح لأصحاب المصلحة المتعددين - كنتيجة لمؤتمر ريو +20 لتصميم مقترح لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للعمليتين الالتقاء في النهاية في برنامج إنمائي واسع النطاق، يسفر عن مجموعة متماسكة من الأهداف لإطار ما بعد عام 2015.

وقد برز الأمن الغذائي والتغذية بشكل واضح في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وتشارك الفاو وبرنامج الأغذية العالمي، جنباً إلى جنب مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي في قيادة المشاورة المواضيعية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية، وهو ما أدى إلى بيان مدريد. وشاركت حتى الآن الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، في إطار مجموعات العمل المفتوحة العضوية، في إعداد ملخصات بشأن قضايا الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والمياه والصرف الصحي.

الفريق 2 - المبادرات الإقليمية (ساعة واحدة)

التحالف الجديد لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية التابع لمجموعة الثماني في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

تتشارك مجموعة الثماني مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتنفيذ التحالف الجديد والعمل، على وجه الخصوص، في دعم شراكة النمو في أفريقيا. وهذا سيضمن استناد الجهود إلى الملكية الأفريقية، وسيتمخض عن نتائج هامة، ويمكن تكراره في مختلف أنحاء أفريقيا.

ولتسريع وتيرة التقدم الوطني في البلدان الأفريقية الشريكة، تقوم أطر التعاون للتحالف الجديد التابع لمجموعة الثماني بمواصلة الأنشطة ذات الأولوية مع ما يعتمده كل شريك من خطة وطنية للاستثمارات للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بما في ذلك التزامات التمويل والإجراءات السياسية المحددة وبيانات النوايا من القطاع الخاص.

ويُقدّم التحالف الجديد بصفته مبادرة متعددة أصحاب المصلحة تنتقل الآن نحو التنفيذ على المستوى القطري. ويؤثر تركيزه على التوصيات السياسية للجنة ومن المهم ضمان تناسق التحالف الجديد مع توصيات اللجنة وتنسيقها مع المبادرات الأخرى.

الفريق 3 – المبادرات الوطنية (ساعة واحدة)

البرازيل – المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي

يعتبر المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي منبرا للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، يقترح خطوطا توجيهية لإجراءات معالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وهو يتألف حاليا من 57 مستشارا (38 ممثلا من المجتمع المدني، 19 من وزراء الدولة وغيرهم من ممثلي الحكومة الاتحادية) و28 مراقبا.

ويعد المجلس، الذي أنشئ في 30 يناير/كانون الثاني 2003، جهازا استشاريا يسدي المشورة إلى رئيس جمهورية البرازيل بشأن تصميم السياسات وتوفير الخطوط التوجيهية لضمان الحق في الغذاء على المستوى الوطني. ويتيح حيزا مؤسسيا للحوار المفتوح والتنسيق من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي باستخدام نهج ديمقراطي وشفاف وقائم على الحقوق.

ويتسم المجلس بطابع استشاري وتشاوري ولا ينفذ برامج أو مشاريع أو سياسات. ولكنه يتابع عن كثب تصميم السياسات العامة وتنفيذها إضافة إلى المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي.

ويقوم المجلس، بناء على قرارات المؤتمر الوطني للأمن الغذائي والتغذية ومسترشدا بالحركات الاجتماعية التاريخية والناشئة، بمتابعة مراجعة برامج مختلفة مثل برنامج التغذية المدرسية "Bolsa Família"، وبرنامج شراء الأغذية المحلية، ومراقبة الأغذية والتغذية، وغيرها.

ويسترشد المجلس بمبادئ الشفافية والديمقراطية والرقابة الاجتماعية. ويعزز الحق في الحصول على غذاء كاف وصحي بأبعادها البيئية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية؛ ومسؤولية الدول عن النهوض بالحق في الغذاء؛ ومبدأ السيادة الغذائية؛ ومبدأ الجهود المشتركة بين القطاعات والمتكاملة لمعالجة آفة الجوع.

ويشجع المجلس المجتمع المدني على المشاركة في إعداد سياسات الأمن الغذائي والتغذوي وتنفيذها ومتابعتها، نظرا إلى أن مشاركته ضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتغلب على الإقصاء.

تايلند – دراسة حالة قطرية

تايلند بلد زراعي وصناعي يتمتع باقتصاد تصدير قوي ويشهد تحولا غذائيا سريعا. وعلى مر التاريخ، كان نقص التغذية والتقرم منتشرين وكانا يعتبران أحد أعراض الفقر. وتم على المستوى الوطني تنفيذ برامج للرعاية الصحية الأولية وللخفيف من وطأة الفقر مع إدراج مؤشرات للتغذية في إطار النتائج.

ونجحت البلاد في وضع سياسات على الصعيدين الكلي والجزئي يدعم بعضها الآخر على مستوى المجتمع المحلي. وأدى الالتزام الوطني بتنفيذ خطة تخفيف وطأة الفقر مقرونة باستراتيجيات تنفيذ وأهداف تتعلق بضمان تغذية سليمة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى المجتمع المحلي تشمل كفالة الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتعبئة المتطوعين بأعداد كبيرة (متطوع لكل 10 أسر) وإجراءات متبادلة للوصول إلى السكان الذين يتعذر الوصول إليهم من أجل التخفيف كثيرا من نقص تغذية الأمهات والأطفال.

ومع سرعة النمو الاقتصادي والتغيرات في النظام الغذائي (مثل انخفاض استهلاك الأرز والحبوب والدرنات وتزايد استهلاك اللحوم والبيض والحليب) ونمط الحياة، ازداد انتشار البدانة والأمراض غير المعدية.

ويقترح الإطار الاستراتيجي الأخير لإدارة الأغذية في تايلند نهجا متعدد القطاعات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأغذية من خلال تركيز مواضيعي على الأمن الغذائي، وجودة الأغذية وسلامتها، ونظم الإدارة والتثقيف في مجال الأغذية. وتشمل هذه الاستراتيجية مجموعة من العناصر التي تربط الإنتاج الغذائي بالتغذية وصحة الرضع، وصغار الأطفال، وأطفال المدارس، والنساء.

وساهمت نظم الأغذية والزراعة بشكل كبير من خلال ضمان ليس فقط توافر الأغذية للأسر على مدار السنة، بل وأيضا مساهمة الإنتاج المحلي في توفر أغذية تكميلية للنساء الحوامل، وأغذية تكميلية للرضع والأطفال الصغار، والحليب من مزارع الألبان المحلية لبرامج التغذية المدرسية. ويتوقع أن يؤدي هذا النموذج للإدارة إلى كفالة الأمن الغذائي المستدام للأسر والزراعة المستدامة لما بعد عام 2015 مع المساهمة في نهاية المطاف في القضاء على كل من نقص التغذية والإفراط في التغذية في البلاد.